

## النشرة الخاصّة بالضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٣ يناير ٢٠٢٣

### آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

سريان التعديلات على قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية اعتبارًا من 1 يناير 2023

دخلت التعديلات المنشورة مؤخرًا بشأن قانون ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") ولائحته التنفيذية حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2023.

وفيما يلي لمحة عامّة عن التعديلات التي أُدخلت على النصوص التشريعية ذات الصلة.

### قانون ضريبة القيمة المضافة

في أكتوبر 2022، نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") تعديلات على المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ([قانون ضريبة القيمة المضافة في الدولة](#)).

وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أنّ التعديلات تطل مجموعة واسعة من جوانب القانون وتنصّ أيضًا على مادة جديدة بشأن قانون التقادم بالنسبة للهيئة لأغراض إجراء عمليات التدقيق الضريبي.

ومما لا شكّ فيه أنّ أبرز التغييرات الحاصلة تتمحور حول تمديد المهلة الزمنية لقيام الهيئة بإجراء عمليات التدقيق الضريبي في الفترات الضريبية السابقة. وعليه توصي ديلويت بإيلاء اهتمام كبير للأثار التي قد تترتب على الأعمال في هذا الشأن.

كما يمكن لديلويت مساعدتكم في هذا المجال، وذلك من خلال إجراء تدقيق تجريبي لمحاكاة نوع المراجعة التي قد تجربها الهيئة. ومن شأن هذه المراجعة تحديد نقاط عدم الامتثال وتزويدكم بالإجراءات الموصى بها لضمان الامتثال لتشريعات ضريبة القيمة المضافة في الدولة، بالإضافة إلى المساعدة في تقديم التصريحات الطوعية.

ونعرض فيما يلي موجزًا عن التعديلات الأخرى التي أُدخلت على قانون ضريبة القيمة المضافة:

- تطبيق آلية الاحتساب العكسي على الهيدروكربونات.
- إمكانية تطبيق نسبة الصفر على استيراد السلع.
- متطلبات حفظ السجلات لأغراض استرداد ضريبة القيمة المضافة.
- الجداول الزمنية للفواتير الضريبية والإشعارات الدائنة الضريبية.
- استرداد الضريبة من قبل الجهات الحكومية والجهات الخيرية.

للحصول على لمحة عامّة مفصّلة عن التعديلات، يُرجى الاطلاع عن [الإشعار](#) الصّادر عن ديلويت في هذا الشأن.

### اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة

في نوفمبر 2022، نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب نسخة معدّلة من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2018 في شأن ضريبة القيمة المضافة ([اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة في الدولة](#)).

وقد تمّ توسيع نطاق المادة (3) للنصّ على أنّ مهام عضو مجلس الإدارة التي يقوم بها الشخص الطبيعي الذي يتمّ تعيينه كعضو مجلس إدارة في أيّ من الجهات الحكومية أو المنشآت التابعة للقطاع الخاصّ، لا تُعتبر بمثابة توريد للخدمات. ولذلك، فإنّ أداء هذه المهام سيكون خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة ولن تُطبّق هذه الضريبة على المكافأة المدفوعة لعضو مجلس الإدارة.

إضافة إلى ذلك، تمّ تعديل المادة (72) من اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة بشأن متطلبات الاحتفاظ بالسجلات، وأبرزها إدراج قواعد محددة فيما يتعلق بالتوريدات الخاضعة للضريبة التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية (أي من خلال الوسائل الإلكترونية، أو المنصة الإلكترونية، أو المتاجر في وسائل التواصل الاجتماعي، أو التطبيقات الإلكترونية الأخرى).

والجدير بالذكر أنه في الحالات التي تتجاوز فيها التوريدات الخاضعة للضريبة التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية (100) مليون درهم خلال السنة الميلادية، يجب الاحتفاظ بسجلات المعاملة لإثبات الإمارة التي تمّ فيها استلام التوريد. كما تحدد المادة الجداول الزمنية المطبّقة على القواعد الجديدة.

## آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

### الزكاة والضريبة والجمارك تصدر نشرة ضريبية حول المعالجة الضريبية لبعض التوريدات في قطاع الخدمات المالية

نشرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية ("المملكة") [نشرة ضريبية](#) بشأن معاملة ضريبة القيمة المضافة لبعض التوريدات في قطاع الخدمات المالية.

وتهدف هذه النشرة إلى تقديم معلومات وإرشادات بشأن تطبيق قواعد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالأنواع التالية من المعاملات المرتبطة بالبنوك والمؤسسات المالية في المملكة.

- توريدات الخدمات من قبل البنوك الدولية المؤسّسة في المملكة للعملاء غير المقيمين.
- الحوافز المقدّمة من قبل شركات بطاقات الائتمان للبنوك مقابل تحقيق الأهداف التشغيلية.

وبالنسبة للخدمات المقدّمة من قبل البنوك الدولية المقيمة في المملكة إلى العملاء غير المقيمين، فيمكن أن تخضع للضريبة بالنسبة الأساسية، أو بنسبة الصفر، أو مُعفاة، أو خارج عن نطاق ضريبة على القيمة المضافة حسب الظروف المحددة للمعاملة. وعليه، تحدد النشرة الضريبية المبادئ التي يجب مراعاتها عند تطبيق المعالجة الضريبية الصحيحة.

أما فيما يتعلق بالحوافز التي تتلقاها البنوك من جهات إصدار بطاقات الائتمان، فإنّ الترتيبات التعاقدية والتجارية بين الأطراف ستحدد ما إذا كانت المعاملة عبارة عن توريد خدمات من البنوك إلى شركات بطاقات الائتمان، أو تخفيض للمقابل المُستلم عن التوريدات السابقة من قبل جهات إصدار بطاقات الائتمان. وبناءً عليه، تهدف النشرة الضريبية إلى توضيح المعالجة الضريبية لهذه المعاملات.

### الزكاة والضريبة والجمارك تعلن عن معايير اختيار المجموعة الثانية من دافعي الضرائب وتنشر دليلاً إرشادياً مفصلاً عن الفوترة الإلكترونية

أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") عن معايير اختيار المجموعة الثانية من دافعي الضرائب المقيمين لأغراض مرحلة الربط والتكامل الخاصة بنظام الفوترة الإلكترونية.

ووفقاً للإعلان الصادر، يجب على دافعي الضرائب المقيمين الذين تتجاوز إيراداتهم الخاضعة للضريبة 500 مليون ريال سعودي ضمن إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدّمة عن السنة التقويمية 2021 دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بهم مع أنظمة

الهيئة بموجب آليات الاعتماد والإرسال. وبالنسبة للمجموعة الثانية من دافعي الضرائب المقيمين، فسيتمّ بدء الربط مع منصة "فاتورة" في 1 يوليو 2023.

وبالتالي، فإنه سيكون لدى دافعي الضرائب ستة أشهر على الأقل للامتثال لمتطلبات مرحلة الربط والتكامل. وبحسب ما توصل إلى فهنا، فإنّ الهيئة ستقوم رسميًا بإخطار الفئة المُستهدفة من دافعي الضرائب في الوقت المناسب. إلا أننا نوصي جميع دافعي الضرائب الذين يندرجون ضمن هذه الفئة بتقييم قدراتهم على سبيل الأولوية، وذلك حتى يتمكنوا من الامتثال للمتطلبات الجديدة. إضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئة مؤخرًا الدليل التقني للفوترة الإلكترونية والذي يمكن الاطلاع عليه عبر هذا [الرابط](#).

## فعاليات ديლობت

ندوة إلكترونية مسجلة عن تحديد المجموعة الثانية من دافعي الضرائب لأغراض الامتثال لمرحلة الربط والتكامل مع نظام الفوترة الإلكترونية

قامت الهيئة في سنة 2021 بتطبيق نظام الفوترة الإلكترونية في المملكة، وتمّ العمل بالمرحلة الأولى (مرحلة الإصدار والحفظ) من الفوترة الإلكترونية اعتبارًا من 4 ديسمبر 2021. أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية (مرحلة الربط والتكامل)، فقد دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يناير 2023 بالنسبة للمجموعة الأولى من دافعي الضرائب الذين تتجاوز إيراداتهم الخاضعة للضريبة 3 مليارات ريال سعودي والتي تمّ الصريح عنها في إقراراتهم الضريبية لسنة 2021.

وقد بدأت الهيئة مؤخرًا بالتواصل مع دافعي الضرائب للحصول على تفاصيل جاهزيتهم للمرحلة الثانية من نظام الفوترة الإلكترونية. وبالتالي، فقد أصبح من الضروري أن تبدأ الأعمال بالاستعداد لمتطلبات مرحلة الربط والتكامل لضمان الامتثال للأنحة الفوترة الإلكترونية في الوقت المناسب.

وفي ضوء ما تقدّم، نظّم خبراء الضرائب في ديლობت ندوة إلكترونية على مدى 60 دقيقة يوم الأربعاء 14 ديسمبر 2022 وذلك بهدف دعم الأعمال في الاستعداد لمرحلة الربط والتكامل من خلال معالجة الموضوعات التالية:

- المشهد الحالي للفوترة الإلكترونية في المملكة.
- الدروس المُستفادة من مرحلة الإصدار والحفظ، والبرنامج التجريبي للهيئة، ومرحلة الربط والتكامل بالنسبة للمجموعة الأولى من دافعي الضرائب.
- الحلّ الخاص بالفوترة الإلكترونية INTax وإمكانياته والعرض التوضيحي؛ و
- كيفية إدارة متطلبات مرحلة الربط والتكامل بشكل فعّال.

للاطلاع على الندوة الإلكترونية المسجلة، يُرجى زيارة هذا [الرابط](#).

هذه النشرة مخّصّة لأغراض إعلامية فقط وال ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها ال تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناء على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.